تقدير موقف

قراءة في عملية التطبيع العلني

العربي – الإسرائيلي

كانون الثاني/يناير 2021

قراءة في عملية التطبيع العلني

العربي – الإسرائيلي

تقدير موقف

استعراض عام

ما يحدث الآن للدقة ليس تطبيعاً بين أنظمة عربية والعدو الإسرائيلي. ربما يصحّ هذا الوصف على السودان تحديداً. بقية الدول المنضمّة إلى «اتفاق أبراهام»، الإمارات فالبحرين فالمغرب، حوّلت تطبيعها من مخفيّ إلى علنيّ، أو بالأحرى من حالة شبه رسمية إلى حالة رسمية جداً. تحديد هذا التوصيف له دور في فهم ما يحدث. قبل ذلك، من المهم الانتباه إلى علاقة ما يجري بالخروج الأميركي من المنطقة، بغض النظر هل هذا الخروج نابع من إرادة داخلية خلُص إليها طرفا الصراع في الولايات المتحدة (تيار الأمركة، وتيار الإمبراطورية)، أم من تغيرات في المنطقة تجمع نتائج الإخفاقات الأميركية من جهة، والجهود المقابلة لها من جهة أخرى.

فالخروج الأميركي يعني كشف الغطاء عن إسرائيل، الأمر الذي يستلزم بديلاً ملحّاً هو «حالة احتضان» عامة لإسرائيل أبعد من الإقليم نفسه: احتضان عربي-إسلامي-قاريّ. يعوّضها هذا بنسبة مقبولة عمّا كانت واشنطن توفّره إستراتيجياً وسياسياً وعسكرياً وأمنياً، وبدرجات أكثر أهمية أخيراً: تكنولوجياً واقتصادياً. لذلك، تتفرّع الاتفاقات التي تعقدها إسرائيل مع الدّول المذكورة في الاتجاهات كلها المشار إليها، كما أن هذا يخدمها في تلافي خطأ سابق في اتفاقات «السلام» مع مصر والأردن والسلطة الفلسطينية ووجودها في إيران قبل الثورة، هو غياب التطبيع الشعبي. الفكرة تقول إن فرض التطبيع على المجالات الحيوية والفرعية كافة يجعله إرثاً ثقيلاً يصعب على أي منظومة لاحقة الفكاك منه.

تتقاطع مع هذه القراءة نظرة أبعد ترى أن ما يحدث مبادرة إسرائيلية بالدرجة الأولى لإقامة طوق حول إيران يقابل الطوق الذي أقامته الأخيرة حول إسرائيل، وإن اختلفت طبيعة الطوق. فـ«مزرعة الصواريخ» حول فلسطين (لبنان وسوريا، العراق، اليمن، داخل فلسطين)، كانت إسرائيل تبني مقابلها منذ عقود طوقاً آخر (تركيا وأرمينيا وأذربيجان وجمهوريات أخرى من بقايا الاتحاد السوفياتي، جانب الهند مع تعزيزه بإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة، الأردن والإمارات والبحرين مع تعزيزه بعمان وقطر والسعودية ولو أمكن العراق، مصر وجنوب السودان وإثيوبيا وأخيراً السودان والمغرب ولو أمكن ليبيا وموريتانيا). هذا الطوق بات يحتاج إلى آليات عمل علنية بعدما أخفقت الهجمات الإسرائيلية في وقف العمل الإيراني، سواء عبر العمل الأمني داخل الجمهورية الإسلامية نفسها، أو المباشرة والأمنية داخل سوريا ولبنان والعراق، ولهذا أسبابه.

تحت هذه الخريطة ثمة أخرى اسمها «خريطة الطاقة» التي تحرّك الدّول على نحو قد لا يكون ملموساً مباشرة في القراءات الإعلامية لمسارات الأحداث، أو بالأحرى الرواية المقصود أن تُقدّم. خطوط الطاقة (النفط أو الغاز تحديداً) التي تتشعّب من فوق فلسطين ومن أسفل منها بجانب صراع الاستحواذ على حصص الغاز في المتوسّط تحرّك الأطراف الطامعة أو المالكة إلى نسج شبكة علاقات باتت الآن بحاجة إلى تظهير علني، بل إطار رسمي يحكمها. مثلاً يجري محاولة جرّ العراق إلى خريطة التحالفات المستجدة من هذا المنطلق، والأمر نفسه ينطبق على ليبيا في حال خروجها بتسوية سياسية للصراع.

هذا كله لا يفسّر ما دفع الإماراتيين، أولاً وتحديداً، إلى كسر التابوات كافة وإطلاق صفّارة القطار للتطبيع العلني. بالعودة أشهراً قبل إعلان الاتفاق، تحديداً بعيد اغتيال الشهيد قاسم سليماني. حينما صدر التهديد الإيراني العلني المباشر بوضع دبي تحت دائرة الردّ، يبدو أن الإمارات قررت مغادرة دائرة اللعب على الحبال لتختار الحبل الإسرائيلي حصراً.

أيضاً، لما تبيّن أن ارتدادات اغتيال سليماني لم تكن ذلك «الزلزال» الذي كانت تخشاه لعقود الولايات المتحدة، وكذلك حلفاؤها وموظفوها في المنطقة، أعطى ذلك أريحية إلى حدّ ما في طرق العمل أولاً، وثانياً إمكانية الانتقال إلى خطة «ب» و«ج»... مع أن التهديد الإيراني عقب اغتيال العالم النووي محسن فخري زاده جعل الإمارات والبحرين تنتبهان إلى أن الواقع لم يتغير كثيراً وأن رداً إيرانياً قد يطاولهما أياً تكن معادلة التحالفات. عودة إلى صلب الموضوع، هناك في الدوافع اختلاف كبير بين ما تريده كل دولة من التطبيع، مقابل وحدة موضوعية وشكلية في ما ترغب فيه إسرائيل. سعودياً المطلوب شيء، وإماراتياً أشياء، وبحرينياً تحصيل حاصل، وسودانياً نظرة إلى ممر إجباري، ومغربياً مكاسب محدودة... وفي السلوك روايات متعددة قد تصيب الدوافع الحقيقية أو تجانبها. تبقى إشارة أخيرة إلى نقطة لافتة هي التمنّع الذي أبدته دول عدة مثل عمان والكويت عن السير في هذا الطريق رغم الضغط عليها أميركياً وسعودياً وترغيبها مصرياً وأردنياً. ففي الحالة العمانية حدث التبدّل في الحكم غيّر مسار الأمور، أو بالحد الأدنى، يتطلب وقتاً لترتيب البيت الداخلي قبل أي خطوة خارجية فضلاً عن الدور العماني لدى اليمن ومع إيران. وفي الحالتين القطرية والكويتية، كانت الرغبة أن تكون السعودية أولاً، مع خصوصيات أخرى لكلتيهما.

المنطلقات (الواقعية والمكتسبات)

دول التطبيع العربي

- إنشاء مصالح ثنائية بينها وبين إسرائيل بعيداً من تعقيدات القضية الفلسطينية.
- الاعتراف الكامل بشرعية إسرائيل في الوجود وأيضاً الدور الإقليمي.
- المصالح الإستراتيجية في مواجهة إيران بصفتها حاملة لمشروع مناقض لبنية الأنظمة الحالية ولتحالفها مع الولايات المتحدة.
- أسباب تبريرية مثل الادعاءات الإماراتية بأن الاتفاق جاء لوقف ضم الضفة، أو الحاجة المغربية إلى الاعتراف بسيادتها على الصحراء الغربية...
- مكافحة الإرهاب بالتسمية والفهم العربي له انطلاقاً من الوصف الأميركي والإسرائيلي.
- إحالة الإقليم إلى واقع سياسي جديد استمراراً لسياسة الأمر الواقع الأميركية التي اتبعها ترامب.
- استكمال علاقات كانت موجودة وتوقف بعضها جراء انتفاضة الأقصى في 2000 مثل ما حدث مع المغرب.
- محاولة لكسب تل أبيب إلى جانب بلدان لديها إشكالاتها الداخلية مع جماعات ومناطق انفصالية كما في المغرب وجبهة البوليساريو، والسودان وحكومة جنوب السودان، وهو ما ينصب أيضاً في خانة النفوذ الإسرائيلي في أفريقيا.
- انكشاف الحرج عن اللقاءات والمحادثات مع تل أبيب مثل ما حدث في عمان وغيرها.
- انعكاسات التطبيع العربي للبلدان ذات الصبغة الدينية (كالسعودية والمغرب وإلى حدّ ما السودان والدول الخليجية عامة) على مواقف دولة إسلامية أخرى غير عربية وتسهيل دخولها إلى تحالفات قائمة وأخرى جديدة.
- محاولة استثمار التطبيع لدى الإدارتين الأميركية القديمة والجديدة. مثلاً الإمارات تأخذ موافقات على صفقات قبل رحيل دونالد ترامب، والسعودية ومصر تقدّمان أوراق اعتماد إلى إدارة جو بايدن لكن مع محاولة المناورة إلى آخر لحظة.

الكيان الإسرائيلي

- جاء التطبيع هذه المرة بدفعات مركّزة بعد انقطاع 26 عاماً منذ آخر معاهدة «سلام».
- التطبيع على شكل اتفاقات لا معاهدات كما مع مصر والأردن وهذا لافت أولاً لأنه من السهل الفكاك من أثر الاتفاقات التي تحدث على مستوى حكومات أو وزارات مثلاً، فيما يصعب التخلص من المعاهدة كون البديل عنها مثلاً هو إعلان حرب. وثانياً لم تكن هناك حرب أصلاً كي يكون هناك سلام، وهذا ما يعني أن ما يحدث هو دون المستوى الذي يتحدث عنه بنيامين نتنياهو وهو لا يرقى في النتيجة إلى «حلف» بالمعنى السياسي والإستراتيجي.
- يأتي التطبيع وسط مرحلة إشكالات سياسية داخلية وملاحقات قضائية تحيط بنتنياهو وانشقاقات ليكودية تمثّل خطراً على مستقبله السياسي. هناك تخوفات من متانة التطبيع إذا ما سقط نتنياهو في الانتخابات لأنها اتفاقات أكثر من كونها معاهدات، لكن الأهم أن أي بديل سيأتي مع نتنياهو سيعمل على التقليل من شأن الأخير وإرثه. ربما لن يؤدي هذا إلى إلغاء الاتفاقات وإنما تبريدها ولا سيما أن القبول الإسرائيلي الشعبي لها ليس عالياً بل قوبل باستهزاء كبير.
- التطبيع يفتح الأفق لدخول لاعبين جدد في القدس ما يعني ترتيبات جديدة مع الأردن على وجه الخصوص، في ظل اعتماده الكبير على «الوصاية الهاشمية» لتعزيز رواية وجوده وشرعيته. ومع دخول إماراتي وسعودي (وتركي أيضاً) على اللعب في ساحة القدس لجهة الأوقاف والعقارات والاستثمارات، ثمة حساسية أردنية عالية. ومسألة الأردن حسّاسة بدورها إسرائيلياً لأن المملكة «صمام أمان» في قضيتي الحدود واللاجئين، وبوابة الكيان شرقاً بما في ذلك البوابة الخليجية من جهة، والعراقية المفتوحة على إيران من جهة أخرى.
- الأحلاف الإستراتيجية بين إسرائيل ومصر والأردن مرت بتوترات خلال رئاسة ترامب، وجزء من هذه التوترات ارتبط بشخص نتنياهو.
- «السلام» مع الدول العربية ليس مهماً كما في أوقات سابقة لأن ما يهم الإسرائيليين توقف «العنف» الداخلي، أي هجمات الفلسطينيين.
- تريد تل أبيب بيع الغاز وهذا ما فعلته مع عمّان والقاهرة غير المحتاجتين إليه ورغم ذلك صارتا زبونتين لعشرات السنين.

- من المهم لإسرائيل وجود خط اقتصادي آمن شرقاً ليصل براً إلى الخليج ويكون معبراً من هناك إلى ميناء حيفا وبالعكس، ولذلك تريد من السلطة الفلسطينية والأردن حماية هذه المصالح المنوي توسيعها.
- محاولة التموضع الإسرائيلي في الإقليم قائمة على وجود عدو مشترك مع دول المنطقة ما يعني احتمالية خوض حرب كبيرة، ما يستلزم قواعد عمل أمنية وعسكرية متقدّمة ومتوزعة.
- أي علاقات ثنائية تكون إيجابية في البداية إلى أن تتصادم المصالح في العموم، وهو أمر وارد بين دول الإقليم التي تتسابق على الصدارة ويحمل كل منها بعداً أيديولوجياً يتكئ عليه، وهذا بالتحديد سيكون مجالاً واسعاً للإسرائيليين للعب على الحبال والتصيّد في الماء العكر وقتما يلزم.

توقعات ومخاطر مستقبلية

- إنجاز التطبيع مع السعودية في حال طرحه بايدن.
- سيكون هناك تعديلات ستقبلها السلطة والأردن على «المبادرة العربية» وستقبلها قطر أيضاً ليكون ذلك مدخلاً لترطيب الأجواء أكثر بين الدوحة والرياض بعد الصلح الأخير. كما أن الدوحة أبدت استعداداً مبدئياً للمشاركة لكن ضمن سقف «المبادرة العربية» أي بالتنسيق مع، أو من بعد، السعودية.
- سيستمر الاستيطان وسياسة الأمر الواقع في القدس والاستيلاء على العقارات وتهويد الهوية فيها.
- ستنظر الإدارة الأميركية إلى الإقليم من الزاوية الإيرانية ولذلك لن تكون هناك جهود مبذولة خارج عن نطاق حلقة المفاوضات الطويلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهي «حالة مريحة» للجانبين على الصعيد الرسمي.
- معضلة غزة ستدخل في الحسابات أكثر وسيكون الموضوع أعمق من مشاورات مع مصر لأن ملف الضفة يرتبط بتمويل السلطة الذي يعود تدريجياً لإنقاذها من السقوط.
- تحسن المستوى التسليحي لعدد من الدول وبخاصة الإمارات لكن هذا لا يعني تفوقاً نوعياً ولا انقلاباً في موازين القوى وإنما تحسيناً للقدرات.